ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

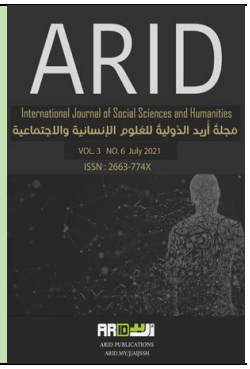

مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

المجلد الثالث ،العدد السادس، تموز 2021 م

Parties and civil Society Organization in Libya Political Life

Elyas Abobaker.A. Elbarouni

Faculty of Low and Political Since, University of Nalut

الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية الليبية

الياس أبوبكر الباروني
كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة نالوت - ليبيا

elyas4010@yahoo.com
arid.my/0001-0305
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2021.367

ARTICLE INFO

Article history:
Received 11/04/2021
Received in revised form 02/05/2021
Accepted 15/06/2021
Available online 15/07/2021
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2021.367

ABSTRACT

There is no doubt that the Libyan society is rich in its demographic and socio-cultural composition, but it was not accompanied by an effective and influential civil society. The tribe was the main controlling factor in the political arena through its political exploitation, especially during the period of Colonel Gaddafi's rule, Rejecting every political color under the pretext of "Who demonstrates other Islamic and civil parties , betrays," and "the partisan abortion of democracy," and the representation of the representation of the "and other political armaments abhorrent, a ranking of the aforementioned is the problem statement of the President's question of: What is the nature of the role of parties and civil society organizations in political life?. The study aims to identify the emergence of political parties in Libya, clarifying the map of the Islamic parties involved in Libyan political life, and then highlighting the role of civil parties in Libyan political life, as well as standing in the reality of civil society organizations in Libyan political life. The study is a descriptive, descriptive method and a critical analytical approach to understand, study, describe and analyze the role of political parties and civil society organizations and their tools in shaping the political system of Libya, reaching the most important results which was recently created for the first time after the fall of Gaddafi reflected a competitive dynamic, but still lacks the ability to declare specific political programs and identify their political identity and position on current issues related to development issues that Libya seeks to achieve. Following the Libyan revolution in February, a large number of civil society institutions and organizations But it is still limited in activity and there is no presence in all regions of Libya, which reflects the initiative and seek to control the formation of gatherings and federations without having a practical translation at the grassroots level throughout the country.

Keywords: role-parties-civil society organizations-Libyan political life-Islamic and civil currents.

الملخص

لا شك أن المجتمع الليبي غني بتركيبته الديموغرافية والسوسيوثقافية ولكنه لم يواكب مجتمع مدني فاعل ومؤثر؛ فالقبيلة كانت المتحكم الأساسي في المعترك السياسي من خلال توظيفها سياسيًا خصوصًا في مرحلة حكم العقيد "القذافي" الذي عمل على "تصحير" الحياة السياسية، وحقنها بأيديولوجيا "رمادية" ترفض كل لون سياسي بدعوى "من تحزّب خان"، و"الحزبية إجهاض للديمقراطية"، والتمثيل النيابي تدجيل"، وغيرها من الأذرع السياسية الأيديولوجية المقيتة، ترتيبا مما سبق تتركز إشكالية الدراسة على سؤال رئيس المتمثل في: ما طبيعة دور الأحزاب الإسلامية والمدنية ومنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية الليبية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على نشأة الأحزاب السياسية في ليبيا، وتوضيح خريطة الأحزاب الإسلامية المنخرطة في الحياة السياسية الليبية، ومن ثم محاولة إبراز دور الأحزاب المدنية في الحياة السياسية الليبية، وكذلك الوقوف عند واقع منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية الليبية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي، وذلك لفهم ودراسة ووصف وتحليل دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأدواتهما في تشكيل النظام السياسي لليبيا، وصولا إلى أهم النتائج المتمثلة في أن الدراسة أظهرت إن الأحزاب السياسية التي نشأت حديثا لأول مرة عقب سقوط القذافي عكست دينامية تنافسية، ولكنها لا تزال تفتقر إلى القدرة على إعلان برامج سياسية محددة وتحديد هويتها السياسية وموقفها من القضايا الراهنة المتعلقة بقضايا التنمية التي تسعى ليبيا لتحقيقها، وعقب ثورة فبراير الليبية تم تشكيل عدد كبير من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لكنها لا تزال محدودة النشاط ولا يوجد تواجد لها في كل مناطق ليبيا، وهو ما يعكس أسلوب المبادرة والسعي إلى السيطرة بتكوين تجمعات واتحادات بدون أن يكون لها ترجمة عملية على المستوى الشعبي في كل أرجاء البلاد.

كلمات مفتاحية: دور- الأحزاب - منظمات المجتمع المدني - الحياة السياسية الليبية - التيارات الإسلامية والمدنية.

المقدمة:

حظر نظام حكم القذافي الأحزاب السياسية وأعتبر تكوينها جريمة عقوبتها الإعدام (القانون رقم (71) لسنة 1972، أما النقابات والروابط المهنية الجماعية فكان لزاما عليها الالتزام بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق إنشاء أو حل هذه التنظيمات [1].

وعقب ثورة فبراير الليبية 2011 تم تشكيل عدد كبير من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لكنها لا تزال محدودة النشاط ولا يوجد تواجد لها في كل مناطق ليبيا، وهو ما يعكس أسلوب المبادرة والسعي إلى السيطرة بتكوين تجمعات واتحادات بدون أن يكون لها ترجمة عملية على المستوى الشعبي في كل أرجاء البلاد.

من خلال ما تقدم تناولت الدراسة أربعة مباحث شملت نشأة الأحزاب السياسية في ليبيا، وخريطة الأحزاب الإسلامية المنخرطة في الحياة السياسية الليبية، وتطرقت إلى الأحزاب المدنية ودورها في الحياة السياسية الليبية، وأخيرا قدمت واقع منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية الليبية.

مشكلة الدراسة:

ذلك أن نجاح الثورة فتح الباب على مصراعيه أمام كل الليبيين، ومن ثم بدأت قوى سياسية مختلفة في التعبير عن نفسها بأشكال وتعبيرات أو تمثلات متعدّدة بولادة أشكال ومستويات مختلفة، وتم الإعلان عن تأسيس تنظيمات غير رسمية بشكل غير مسبوق في تاريخ الشعب الليبي الحديث والمعاصر، ومن أبرزها تأسيس الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، الذي يتعين عليهما مهام جسام تتمثل في محاربة "تسييس" عمل المجتمع المدني، والعمل على ترقية المجتمع المدني في مجال محاربة الفساد وتعزيز الشفافية نحو تحقيق تنمية سياسية في المجتمع الليبي [2]، وترتيبا على ما سبق تتركز إشكالية الدراسة على سؤال مركزي متمثل في: ما طبيعة دور الأحزاب الإسلامية والمدنية ومنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية الليبية؟

أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالي:

1-هذه الدراسة تعتبر دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها وهي المتعلقة بدور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأدواتهما لتشكيل النظام السياسي في ليبيا.

2-هي تفسيرية تحدد العلاقة بين المتغيرات الظاهرة وتطوراتها أو تحديدا بين طبيعة عمل النخبة السياسية وبين الأدوات المختلفة التي تستخدمها للمشاركة في الحياة السياسية للدولة.

3-هي تقييمية تسعى إلى تقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دور فاعل لسياسة للدولة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-التعرف على نشأة الأحزاب السياسية في ليبيا.

2-توضيح خريطة الأحزاب الاسلامية المنخرطة في الحياة السياسية الليبية.

3-محاولة إبراز دور الأحزاب المدنية في الحياة السياسية الليبية.

4-الوقوف عند واقع منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية الليبية.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي، وذلك لفهم ودراسة ووصف وتحليل دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأدواتهما في الحياة السياسية الليبية.

تقسيم الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: نشأة الأحزاب السياسية في ليبيا.

المبحث الثاني: الأحزاب الإسلامية المنخرطة في الحياة السياسية الليبية.

المبحث الثالث: الأحزاب المدنية ودورها في الحياة السياسية الليبية.

المبحث الرابع: واقع منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية الليبية.

نتائج الدراسة.

توصيات الدراسة.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول

نشأة الأحزاب السياسية في ليبيا

بعد اسقاط نظام القذافي تأسست عشرات الأحزاب السياسية من مختلف التيارات الإسلامية والليبرالية والقومية والملكية والمناطقية وغيرها، وذلك في ظل سعي المجلس الوطني الانتقالي لتأسيس بنية تشريعية للأحزاب، من خلال إصدار قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم 29 بسنة 2012 في 2 مايو 2012 إضافة إلى القانون بشأن ضوابط الكيانات السياسية رقم 30 لسنة 2012 الذي صدر في 24 ابريل 2012 وهما المنظمان لنشاط الأحزاب والكيانات السياسية [3].

كانت المسودة الأولى لقانون الأحزاب تحظر قيام الحزب على أساس قبلي أو جهوي أو عرفي أو لغوي أو ديني، ولكن الجماعات الإسلامية واجهت هذا المشروع بالرفض، وهو ما أدى إلى اسقاط شرط عدم التمييز، بما فتح المجال لأحزاب على أسس دينية ومناطقية وجهوية.

كما نجح الإسلاميون في الضغط على المجلس فجاء القانون ليحظر تداول أي فكر مخالف للشريعة وهو نص كان يستهدف حظر أية أحزاب ذات توجه علماني إضافة إلى ما نص عليه من حظر تداول أو نشر ما يخالف الشريعة [4]، وهو ما يفتح الباب واسعا لتأويلات تضع قيودا على حرية التعبير، ويعمق من أزمة المرحلة الانتقالية في ليبيا، وفيما يلي استعراض لأهم الأحزاب التي ظهرت بعد ثورة 17 فبراير 2011.

المبحث الثاني

الأحزاب الإسلامية المنخرطة في الحياة السياسية الليبية

ثمة نمطان من التيارات الإسلامية في ليبيا، أحدهما انخرط في العمل السياسي الحزبي، والآخر ذو الصبغة السلفية الجهادية الذي يعد من أبرز الأحزاب الإسلامية [5]، وهذا ما سأتناوله في هذا المبحث مع تبيان نظرة الشريعة الإسلامية في مسألة الأحزاب السياسية.

أولا- خارطة الأحزاب الاسلامية في ليبيا:

أخذت أشكال متعددة من حيث التوجهات والرؤى وكان لها دور في المرحلة الانتقالية.

- **حزب العدالة والبناء**، وهو الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وبدأ نشاطها في ليبيا في العام 1949، غير أنه اصطدمت بنظام القذافي حيث تعرض قياداتها للاعتقال، إلا أنها فاوضته منذ العام 2007 مع "سيف الإسلام القذافي"، وتؤمن الجماعة بأن الإسلام دين ودولة وغايتها إقامة نظام إسلامي، وساندت الجماعة ثورة فبراير مع انطلاقتها، وكان لها حضور في المجلس الوطني الانتقالي الليبي عام 2011.

إن الظروف السياسية والاقتصادية في ليبيا إبان عهد القذافي لم تسمح للجماعة بالممارسة السياسية، وهو ما يفسر ضعف الأداء الانتخابي للحزب، وخاصة عند مقارنته بأداء الإسلاميين في مصر وتونس اللذين يمتلكان خبرة سياسية وانتخابية كبيرة، ولذلك لم يحصل

حزب البناء والعدالة سوى على 17 مقعداً في انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 ليحل في المرتبة الثانية، بعد تحالف القوى الوطنية الذي حصد 39 مقعداً، وفي انتخابات يونيو 2014، حصل على 23 مقعداً.

استطاعت الجماعة عبر صياغة تكتل في المؤتمر الوطني مع كتلة الشهداء الإسلامية التي تضم إسلاميين مستقلين، تمرير قانون العزل السياسي لتقليص قوة التيارات المدنية، في مقابل زيادة قوتها في السلطة الانتقالية، حيث إن ثمة مؤشرات على علاقات تنسيقية في المواقف الإقليمية والدولية [6].

- **حركة التجمع الإسلامي**، تكونت الحركة في البدء من مجموعة من الملتزمين إسلامياً المنضمين سابقاً إلى الإخوان المسلمين، قبل أن تحدث بينهما خلافات تنظيمية أدت إلى الانفصال وتأسيس حركة التجمع الإسلامية على أنها نمط من التنظيمات الجبهوية التي تسعى إلى جمع أكبر عدد من الإسلاميين بدون فرض قيود تنظيمية، وبدون الارتباط بأي تنظيم إسلامي خارج البلاد، وبعد الثورة أنشأت الجماعة حزباً سياسياً حمل اسم "رسالة"، واستطاع أن يتحصل في انتخابات المؤتمر الوطني العام على مقعد واحد.

- **أحزاب ذات طابع سلفي منبثقة عن الحركة الإسلامية للتغيير**، وهي حلت محل الجماعة الليبية المقاتلة بعد عمل مراجعات لنبذ العنف إبان حكم القذافي في العام 2011، لكن أعضاءها شاركوا بفعالية في محاربة كتائب القذافي إبان ثورة فبراير 2011 بسبب خبرتهم في الجهاد الأفغاني. [7]

بعد الثورة تحولت الجماعة المقاتلة إلى "الحركة الإسلامية للتغيير" وانخرط بعض المنتمين لها في العمل السياسي عبر عدة أحزاب سياسية في الانتخابات التشريعية في يوليو 2012، من أبرزهم: حزب الوطن المعتدل ذي القاعدة الواسعة الذي يرأسه "عبد الحكيم بلحاج" و"حزب الأمة الوسط" الأكثر تشدداً في رؤاه الدينية تحت قيادة "سامي الساعدي" الذي يعد المنظر الرئيسي للجماعة المقاتلة، وانضم أيضاً "عبد الوهاب الغايد" -شقيق الراحل أبو يحيى الليبي الذي يعتبر على نطاق واسع الرجل الثاني في تنظيم القاعدة- الذي ترشح ونجح في الانتخابات البرلمانية في مدينة مرزق الجنوبية في انتخابات 2012، ويرجع ضعف الأحزاب المعبرة عن الاتجاه السلفي إلى طبيعة البنية الصوفية السنوسية التي تأسست عليها حركة التدين في ليبيا والتي لا تزال حاضرة بقوة لدى كافة التيارات بما فيها التيار المدني.

- **أحزاب إسلامية أخرى تعبر عن امتدادات إقليمية**، ومن أبرز نماذجها، التجمع الوطني من أجل الحرية والعدالة والتنمية، وهو حزب سياسي إسلامي أسسه د. "على الصلابي" ويدعو إلى ديمقراطية إسلامية، على غرار النموذج التركي [8].

ثانيا- الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية:

يمكن حصر الرؤية الإسلامية للتعددية الحزبية في إطار الدولة الإسلامية في اتجاهات ثلاثة:

الأول- إباحتها مطلَقًا:

وهو اتجاه لايقف -كما يقول الدكتور صلاح الصاوي- "عند حدود التعددية الملتزمة بسيادة الشريعة؛ بل يفتح الباب على مصراعيه، يرى أن المذهبية الإسلامية تستوعب إطلاق التعددية إلى أبعد مدى حتى تشمل الأحزاب الشيوعية الإلحادية والعلمانية ونحوه. فهو اتجاه يكاد يكون علمانيا في هذه المسألة؛ فلا فرق البتةَ بينه وبين الاتجاه العلماني فيها، ولاشك أنه تيار ضعيف في الصف الإسلامي، فضلا عن أنه مرفوض تماما من قبل من يمثلون أغلبية التيار الإسلامي، وإن كان من حجتهم -كما يقول الدكتور صلاح الصاوي- "أن المذهبية الإسلامية التي استوعبت في داخلها المجوس وهم عبدة النار، واستوعبت في داخلها عبدة الأصنام عند كثير من أهل العلم، كما استوعبت اليهود والنصارى لهي من المرونة بحيث تستوعب داخل إطارها الشيوعيين والعلمانيين؛ إذ لن يكونوا أكفر من اليهود والنصارى والمجوس، وفي الصحيفة التي عقدها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مع أهل المدينة من المسلمين واليهود ومن دخل في عهده معبرة ومنهاج، وسابقة لها دلالتها الحضارية التي تشهد بمدى مرونة الإطار السياسي في الدولة الإسلامية" [9].

الثاني- منعها مطلَقا:

الأحزاب لم تذكر في النصوص الشرعية إلا مقترنة بالذم والوعيد، واقتصرت الإشارة بها إلى أعداء الدين، وفي المقابل لم يشر إلى جماعة المسلمين بتعبير الأحزاب قط، وإن ما أشير إليهم بصيغة المفرد على أنهم حزب الله، وذلك في موضعين اثنين في القرآن الكريم؛ فدل ذلك على أن المذهبية الإسلامية لاتتسع إلا لحزب واحد فقط هو حزب الله، أما الأحزاب فهي تعبيري تسع لجميع الفرق والنحل الخارجة عن جماعة المسلمين.

إضافة إلى الأدلة التي تنهى عن التفرق وتحض على الاجتماع؛ مثل قوله تعالي: **(إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) [10]**وغيرها كثير في القرآن والسنة.

إن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لاغير، وقد تواترت في ذلك النصوص الصريحة، ومن أمثلتها: قوله تعالى: **(وَالمُؤْمِنُونَ وَالمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)** [11] وغيره.

الثالث- إباحتها بشروط ضمن السياسة الشرعية:

1- السياسة الشرعية؛ أي تدبير الشئون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار بما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية، وإن لم يسبق إلى القول بها لائمة المجتهدون؛ فهي متابعة السلف الصالح في مراعاة المصالح ومسايرة الحوادث وفق القاعدة "سلفية المنهج وعصرية المواجهة" مادام الأمر لم يخرج عن قوانين الشريعة الكلية ولم يصطدم بأصل كلي أو جزئي، والمراد

شئون العامة للدولة كل ما تتطلبه حياتها من نظم سواء كانت دستورية أم تشريعية أم قضائية أم تنفيذية، وسواء أكانت من شئونها الداخلية أم من علاقاتها الخارجية، فتدبير هذه الشئون والنظر في أساسها ووضع قواعدها بما يتفق وأصول الشرع هو السياسة الشرعية.

2- الأصل في العقود والمعاملات الإباحة حتى يأتي مايدل على التحريم، وهذا هو أحد الرأي ينفي هذه المسألة، وهو الذي انتصر له عدد كبير من أهل العلم منهم شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى وغيره، وهو الأليق بمقاصد الشرع والأقوم بمصالح المكلفين، وإذا كان ذلك كذلك وكان ترتيبا لأساليب الأزمة لوضع المبادئ الإسلامية في باب سياسة الدولة موضعا لتنفيذ من بابي العادات والعقود كان الأصل فيه هو الحلال حتى يأتي مايدل على التحريم. فإذا استخلصنا صياغة لتعددية حزبية تحقق المصلحة وتفي بالحاجة، وتصون الأمة من جور الحكام المستبدين، وتحفظ له حقوقها في الرقابة والحسبة، ولم تصطدم هذه الصياغة بم حكم في الشريعة سواء كان نصا جزئيا أو قاعدة كلية فإن الأصل فيه هو الحلال، وعلى مدعي المنع إقامة الدليل.

3- ما لايتم الواجب به فهو واجب؛ فإذا استصحبنا هذه القاعدة لتطبيقها في مجال السياسة والحكم، لوجدنا أن الشريعة تأمرنا بجملة من المبادئ الكلية يتوقف وجوده أو حسن القيام بها في واقعنا المعاصر على التعددية السياسية ذلك؛ كالشورى، والرقابة على السلطة.

4- قاعدة الذرائع والنظر إلى المآلات؛ فموارد الأحكام قسمان: مقاصد: وهي الأمور المكونة للمصالح والمفاسد في أنفسها، أي التي تعد في ذاتها مصالح أو مفاسد. ووسائل: وهي الطرق المفضية إليها، وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحليل أو تحريم. والأصل في اعتبار الذرائع هو النظر إلى مآلات الأفعال ولاغنى للفقيه من النظر في مآلات الأقوال والأعمال قبل إجراء الأحكام فقد يكون الشيء مشروعا ولكني منع باعتبار مآله، وقد يكون غير مشروع ويترخص فيه باعتبار مآله.

5- صيانة الحقوق والحريات العامة، إذا رأت الأمة المظالم ولا يتأتى تحقيق مقصود الشارع في صيانة الحريات إلا بإنشاء هذه التكتلات الشعبية التي تحمى الفرد من عسف السلطة وجور الحكام، وتحقق لها لسيادة على نفسه وعلى قراره في إطار سيادة الشريعة، ولا قبل للفرد الأعزل بالوقوف من فردٍ أمام استبداد السلطة، ولايتسنى له ممارسة حقه في النقد والحسبة إلا من خلال إطار سياسي يكتسب من خلاله قوة الاجتماع، وينظم هذه الآراء المبثوثة بين الأمة كأفراد لتجد طريقه اإلى الرأي العام، ومن خلاله إلى مواقع المسئولين.

6- السوابق التاريخية؛ حيث يستشهد بعض الذين يقولون بمشروعية التعددية السياسية بأن التاريخ الإسلامي شهد هذه التعددية في صورة الفرق الإسلامية؛ كالخوارج، والمعتزلة، والشيعة والمرجئة، ونحوهم، فهي تكتلات سياسية في الأصل، تحزبت حول اختيارات وبرامج سياسية، وإن كانت قد كست تحزبها السياسي لبوس الاختلاف العقدي والمواقف الدينية.

المبحث الثالث

الأحزاب المدنية ودورها في الحياة السياسية الليبية

ظهرت عقب إصدار الإعلان الدستوري من قبل المجلس الوطني الانتقالي العديد من التيارات والأحزاب السياسية التي كان لها دور في الحياة السياسية الليبية وهي:

ـ تحالف القوى الوطنية، وهو القوة الأهم والأكثر تأثيرا على صعيد الأحزاب في ليبيا، وتأسس في فبراير2012 من مجموعة أحزاب وجمعيات أهلية، وتبنى التحالف أفكاراً ليبرالية تنادي بالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي ذات الوقت قدم رؤية معتدلة للإسلام والدولة المدنية، وأصبح التحالف لاعباً رئيسياً في الصراعات الداخلية في ليبيا بعد أن حصد 39 مقعداً في انتخابات المؤتمر الوطني العام يوليو2012، متقدماً بذلك على الإسلاميين و50 مقعداً في انتخابات 2014.

أظهر تحالف القوى الوطنية منذ إعلان تأسيسه العديد من المواقف، منها معارضته لأداء المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية، حيث شن عليهما هجوماً حاداً وأعتبر أن أداءهما لم يتفق مع التوقعات المشروعة لأبناء ليبيا [12].

ـ كيانات وأحزاب قومية ومناطقية ومستقلون، نظراً لطبيعة النظام الانتخـــابي الذي يحول دون سيطرة حزب تكون له الأغلبية، برزت أحزاب صغيرة ذات بعد قومي ومناطقي، ومنها حزب الجبهة الوطنية للإنقاذ، أكبر التنظيمات السياسية المعارضة لنظام القذافي خلا عقدي الثمانينيات والتسعينيات، والتيار الوطني الوسطي بقيادة د. "على الترهوني" وزير النفط والمالية في أول حكومة بعد الثورة، وأيضاً الاتحاد من أجل الوطن الذي أسسه د."عبد الرحمن السويحلي".

بالإضافة إلى ذلك هنالك عدة أحزاب صغيرة عادة ما تحصل على معدل مقعد للكل منها، وهي: الحكمة، والرسالة، والوطن، والوطن للتنمية والرفاه، وتيار شباب الوسط، ولبيك وطني، والحزب الوطني الليبي، والركيزة، والوطن والنماء، والتجمع الوطني بوادي الشاطئ، وتحالف وادي الحياة، والقائمة الليبية للحرية والتنمية، وكتلة الأحزاب الوطنية، وتجمع الأمة الوسط، وليبيا الأمل [13].

بشكل عام يمكن القول إن الأحزاب الليبية عموما تعاني الكثير من النواقص والتحديات التي تعكس ضعف الفاعلين الاجتماعيين بشكل عام فهي تعاني ضعفا تنظيميا وربما عجزا ديمقراطيا في إدارتها إلا أن أهم خصائصها هو الافتقار لمشروع سياسي وإلى قاعدة اجتماعية حقيقية والاعتماد على الشعارات والتحريض والشعبوية العدمية وهو ما يعتبر خاصية تشترك فيها الأحزاب الليبية مع مثيلاتها في دول الانتقال الديمقراطي العربية.

العديد من أحزاب ليبيا الجديدة، وربما باستثناء تحالف القوى الوطنية (الليبرالي) ويضم عددا كبيرا من الأحزاب والتنظيمات، أو حزب الجبهة الوطنية (وريث الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي تأسست في الثمانينات لمعارضة القذافي) وحزب العدالة والبناء الخاص بجماعة الإخوان المسلمين لا تعدو في الواقع عن أن تكون تجمّعات لأعداد محدودة من الأفراد الذين يندر أن يتمتع أحدهم بمقوّمات زعامة من أي نوع [14].

بالتالي فالمتتبع للنشاط المتعلق بإعلان تأسيس الأحزاب يمكنه استخلاص الغموض وعدم الوضوح فيما يتعلق بهذه المحاولات، وافتقارها إلى القدرة على إعلان برامج سياسية محددة وتحديد هويتها السياسية وموقفها من القضايا الراهنة.

إن الأحزاب التي نشأت حديثا عكست دينامية تنافسية أثناء الانتخابات أدت إلى تعقيد المشهد وجعلت الوصول إلى توافقات وتسويات غير ممكن، ذلك أن هذه الأحزاب حرصت على تعظيم مكاسبها في ظل خوفها من أن تدفعها الأحزاب الأخرى خارج ساحة المنافسة والحكم، ويزيد من خطورة التأثيرات السلبية لواقع الحياة الحزبية الحالية أنها خلقت استقطاب حاد في الرأي العام وبين النخب المختلفة وأدت لجعل التوصل لتوافقات في المرحلة الانتقالية أمرا غاية في الصعوبة وهو ما أدخل البلاد دوامة الصراع وسط تدهور الوضع الأمني.

على غرار جدل الأحزاب السياسية، فإن قانون الانتخابات في ليبيا تعرض هو الأخر لصراعات عديدة حوله خاصة في ظل المخاوف من تهميش الأحزاب المناطقية وفئات أخرى كالمرأة، وبالتالي كان الهدف من القانون عدم إيجاد قوة مهيمنة على المشهد السياسي ولذا اقترح القانون نظاما انتخابياً مركباً، حيث يشغل 120 من المقاعد الـــ 200 في البرلمان عبر النظام الأكثر ومن مرشحين مستقلين فيما يشغل المقاعد الـــــ 81 المتبقية عن طريق التمثيل النسبي من بين قوائم حزبية متنافسة كما اشترط في القوائم الحزبية تناوب المرشحين من الذكور والإناث، ورغم أن النظام الانتخابي كرس التعددية السياسية وضمان عدم بروز قوة مركزية سياسية في ليبيا إلا أنه بالمقابل لهيمنة الدور القبلي والعشائري [15].

المبحث الرابع

واقع منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية الليبية

شهدت ليبيا بعد الاستقلال عام 1951 إصدار عدد من القوانين التي نظمت العمل الأهلي، وتم إنشاء عدد من الجمعيات المتمثلة في الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأسرة وكفالة اليتيم وتعليم المرأة ومحو الأمية بالإضافة إلى الأندية الرياضية والحركة الكشفية ونقابات العمال وغيرها [16].

مع بدايات الستينيات ساهم اكتشاف النفط انتشار التعليم وافتتاح الجامعة الليبية والاتساع في عدد الصحف اليومية والأسبوعية ووسائل الإعلام المسموعة، في انتشار ثقافة العمل الأهلي مما ساعد على اتساع رقعة هامش حرية الأنشطة الاجتماعية والتربوية والرياضية والكشفية.

كانت الدولة تقوم بدعم هذه الأنشطة مادياً وفق لوائح تنظيمية، وكان السباق على أشده بين هذه المؤسسات التي كانت تسعى جاهدة للوصول إلى المراتب الأولى التي تضمن لها المكاسب المعنوية والدعم المالي المضاعف الذي يساعدها على الاستمرار في أداء مهامها [17].

في سنة 1970م صدر القانون رقم "111" بشأن الجمعيات، وتواصل العمل بهذا القانون حتى سنة 2001م عندما صدر القانون المعروف برقم "10" بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية، ولكنه كان يضم العديد من المواد التي تضع المزيد من الصعوبات والعراقيل أمام العمل الأهلي، في ظل وضع عدد من الشروط المتعلقة بعدد المؤسسين للجمعية، ومقر الجمعية، ووقف الدعم الحكومي وفتح المجال للاستثمار، وتدخل اللجنة الشعبية العامة (رئاسة مجلس الوزراء)، وضرورة الحصول على الموافقة الأمنية، وغيرها. [18]

بذلك فقد عانت مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وكل أنماط ومستويات العمل الأهلي من هيمنة الدولة وتسلطها منذ العام 2001 تحديداً، ولم تحتل هذه المؤسسات أي فضاء مستقل ومنفصل عن الدولة بل إنها اعتبرت جزءاً من آليات النظام السياسي، وعملت المنظمات المدنية على حماية وتلميع النظام السابق، في ظل الرقابة الشديدة والسيطرة الأمنية التي قضت على كل المبادرات أو أية نشاطات أخرى لدرجة انعدام الجرأة والخوف الشديد من ذكر كلمة اجتماع لجمعية أو مبادرة وإنما كان يتم استخدام كلمة لقاء.

وعقب ثورة فبراير عام 2011، ظهرت عدة محاولات لتأسيس قانون جديد للمنظمات يؤكد على استقلالية المجتمع المدني وحياديته وعدم احتواء السلطات التنفيذية له، ويمنح المنظمات حق التقاضي والطعن في القوانين والقرارات والترشيحات من حيث دستوريتها أو توافقها مع الأهداف التي أنشئت من أجلها تلك المنظمات، كما يمنح للمنظمات المعنية بالشفافية حق التفتيش والاطلاع على سجلات وتقارير الشركات والمصالح الحكومية.

على هذا تمكن عدد كبير من الجمعيات الأهلية من تنظيم مبادرات إغاثية خيرية وتقديم الدعم الطارئ من المساعدات الطبية والمواد الغذائية والطرود التموينية، ونشطت الجمعيات الخيرية والإنسانية وجمعيات الدعم النفسي والاجتماعي والتأهيلي بسبب كثرة عدد الجرحى والشهداء.

تتنامى يومياً تقريباً عملية ولادة منظمات المجتمع المدني في كل المدن الرئيسية في ليبيا، تتمحور هذه التنظيمات على قضايا وانشغالات أغلبها حقوقي أو نسائي أو إنساني الطابع، وبينما يبدو واضحاً التواجد النشط للتيارات الإسلامية في عدد كبير منها، فإن التيارات الأخرى تجد تمثيلاً مناسباً أيضاً، وبينما تحفل شبكات التواصل الاجتماعي المعروفة بأعداد متنامية من المجموعات والشبكات، فإن حقيقة كون غياب التنظيم وغياب السلطة الفاعلة في البلد يجعل من هذه الظاهرة أمراً مرتبطاً بما يجري أكثر من كونها تعبيراً عن ظاهرة متأصلة في الثقافة الداعمة للمجتمع المدني.

عقب إعلان التحرير في 23 أكتوبر 2011 تحولت اهتمامات المنظمات والجمعيات واضعة نصب عينيها طبيعة المرحلة المتسارعة في التغير نحو خارطة الطريق وقضايا التوعية بموضوعات المصالحة الوطنية والسلم الأهلي والحوار والمواطنة والديمقراطية والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان والشفافية وقضايا المركزية واللامركزية والفيدرالية.

بالإضافة إلى دعم وتقوية مشاركة المرأة والشباب في الحراك السياسي والاهتمام بموضوع انتخابات المؤتمر الوطني العام وصياغة الدستور وغيرها من الشؤون المتعلقة ببرامج المعاقين وكذلك شؤون اللاجئين النازحين والمهجرين والمفقودين.

اختلفت قوة منظمات المجتمع المدني والجمعيات باختلاف المواقع الجغرافية وبحسب تواريخ سقوط قوات نظام القذافي السابق في هذه المناطق، بالإضافة إلى نسبة الولاء لهذا النظام في هذه المناطق.

مثلا برهنت هذه الجمعيات والمنظمات عن قوتها وفاعليتها في مدن بنغازي ومصراته والزاوية كونها رموز الثورة والمقاومة بالإضافة لكونها تجمعات سكانية كبيرة وفيها الثقل السياسي والإقتصادي، ومن ثم لحقت بها مدينة طرابلس ذات الكثافة السكانية الأكبر عدداً كونها العاصمة على اختلاف مكوناتها القبلية والأثنية وتواجد القرار السياسي والتشريعي فيها.

أما مناطق الجنوب والوسط تفاوتت فيها قوة منظمات المجتمع المدني والجمعيات مثل سبها والكفرة، بينما ظهرت ضعيفة أحيانا في بعض المناطق مثل ترهونة وسرت وبني وليد، في حين بدت هذه المنظمات والجمعيات نشيطة وقوية في جبل نفوسة الذي يقطنه غالبية الأمازيغ الليبيين.

ظهر الخلط بين مفاهيم منظمات المجتمع المدني وتداخلها بالكيانات السياسية والأحزاب السياسية والتحالفات السياسية من خلال رغبة العديد من مؤسسي هذه الجمعيات والمنظمات بالانتماء إلى كيان أو حزب سياسي وبنفس الوقت المشاركة في الرقابة على الانتخابات، وهذا الخليط المعقد ناتج عن عدم الخبرة والمهنية بسب العقود الأربعة الماضية وحداثة التجربة في المشاركة السياسية والمدنية.

من ثم يمكن لذلك فأن غياب هذا المكون في ليبيا يجعل عملية الانتقال الديمقراطي أكثر عرضة للفشل في تحقيق أي مستوى مطلوب، وخاصة في ظل التحديات والعوائق التي تواجه المجتمع المدني في ليبيا، وعلى رأسها ضعف القدرات المالية والتنظيمية وغلبة الطابع الجهوي أو المحلي والتنوع والتناقض في وجهات النظر التي تتبناها تنظيماته المختلفة إضافة إلى أن كثير من التنظيمات التي نشأت تعرضت للتشرذم والانقسامات والانشقاقات بما يعكس عدم القدرة على تبني واستيعاب الرؤى المختلفة بل أن كثيرا من المنظمات ظهرت كفقاعات سرعان ما اختفت سريعا.

خاصة أنه ليس هناك اتفاق على تحديد دور وطريقة مشاركة المجتمع المدني في تقرير حاضر ومستقبل ليبيا، وتظل الجمعيات الأهلية في كثير من الحالات معتمدة على الإدعاء بشرعية اكتسبتها أثناء الثورة في نظر السكان، فالجمعيات التي نشأت أيام الصراع تحرص على استثمار هذه الشرعية وهو ما خلق دينامية صراعية في علاقات الجمعيات بعضها البعض.

مع أنه تم الإعلان عن تشكيل اتحاد لمنظمات المجتمع المدني فإن الواقع يبين أنه لا يعبر عن اسمه تماما، خاصة وأن عدد الجمعيات التي كونته ليس كبيراً، ولا تواجد له في كل مناطق ليبيا، وهو ما يعكس أسلوب المبادرة والسعي إلى السيطرة بتكوين تجمعات واتحادات بدون أن يكون لها ترجمة عملية على المستوى الشعبي في كل أرجاء البلاد.

إن هذا يصدق أيضاً على تجمعات نقابية أو دينية كرابطة أو اتحاد علماء ليبيا واتحاد الطلبة وغيرهما، هناك شعور بمبادرة قوى إسلامية أساساً بتكوين هذه التنظيمات وإحكام السيطرة عليها، يبرز هذا أيضاً من خلال قيام التيار الإسلامي بتأسيس جمعيات خيرية أو إنسانية بذات الأسلوب المُسيس.

حيث تقوم الجمعيات المرتبطة بالأحزاب بشكل خاص باستخدام هذه الأداة وهو ما يتسبب في تسييس المجتمع المدني وجعله يدخل دائرة الصراع الحزبي، وهو ما يحول دون نشوء أي كتلة مؤثرة في قرار السياسي ولا يجعل المجتمع المدني المستقل قادر على منافسة المنظمات التي لديها موارد مادية وشرعية ثورية أيضا.

في الوقت الذي أقتصر فيه دور مفوضية المجتمع المدني بالمجلس الوطني الانتقالي على إنشاء صندوق لدعم المجتمع المدني يتبع ما يعرف بالآلية المالية المؤقتة، تبرز خطورة أية محاولات تقوم بها تيارات سياسية وحزبية في استخدام مؤسسات المجتمع المدني واستغلالها لأغراضها.

إن من شأن ذلك أن يلقى بهذه المؤسسات الوليدة والحديثة إلى المجهول، ويجعل القبلية تستحوذ على الاهتمام وتصبح محوراً للعمل السياسي بما له صلة بالجهوية وخطر ذلك على الهوية والاندماج والوحدة الوطنية والعملية الديمقراطية، لذا سيكون هناك تحدٍّ أمام التيارات الإسلامية وهو مدى قدراتها على تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي من خلال عملها على تحرير مشاعر واتجاهات الأفراد من هيمنة الدولة، وأن يؤدي ذلك على خلق مجال واسع للديمقراطية بدون أن يمنع تحقيق الديمقراطية ذاتها.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أهم النتائج والمتمثلة في:

1-أكدت الدراسة إن حقبة نظام القذافي ارتكزت حول الاستئثار بالسلطة من خلال التحكم والسيطرة في منظومة وسائل وقنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية وتوظيفها في اتجاه يخدم أهدافها ومصالحها المتمثلة في المحافظة على واقع سياسي يكرس هيمنتها وديمومة

وجودها السياسي، ومن ضمن هذه المحتويات التعبيرات التي جاء بها القذافي في كتابه الأخضر، مثل: التمثيل تدجيل، الحزبية إجهاض للديمقراطية.

2-عقب ثورة فبراير الليبية تم تشكيل عدد كبير من منظمات المجتمع المدني لكنها لا تزال محدودة النشاط وتواجدها ضعيف في بقية مناطق ليبيا، وهو ما يعكس أسلوب المبادرة والسعي إلى السيطرة بتكوين تجمعات واتحادات بدون أن يكون لها ترجمة عملية على المستوى الشعبي في كل أرجاء البلاد.

3- كشفت الدراسة على الرؤية الإسلامية للتعددية الحزبية في إطار الدولة في اتجاهات ثلاثة،

المتمثلة في: إباحتها مطلَقًا، أو منعها مطلَقا، أو إباحتها بشروط ضمن السياسة الشرعية.

توصيات الدراسة:

بعد نهاية حكم "القذافي" تواجه ليبيا تحديا آخر هو بناء دولة جديدة فيها دستور تستند فيها على الأسس القانونية والشرعية وإقامة نظام مؤسسات لإدارة شؤون البلاد وبناء نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، وبناء على ذلك يوصي الباحث على الآتي:

1-العمل على بناء دولة ديمقراطية - إسلامية وسطية - مدنية - تعددية - لا تعادي المكونات الاجتماعية والثقافية والقبلية، وذلك بتحكيم الإرادة الشعبية في تحديد المرجعيات واختيار شكل الحكم وسلطاته، والفصل فيما يعترض طريق القوى الوطنية من خلافات، دون ربط الرجوع لهذه الإرادة بأي شروط، وتجنب تقديم أي مصلحة فئوية أو قبلية على هذه الإرادة.

2-وضع ضوابط دستورية للتشريعات القانونية ينظم عمل الأحزاب السياسية، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي ينبغي أن تحوي أفراد المجتمع كافة، بما يحول دون تعدي أي فرد أو أغلبية أو أقلية سياسية على حقوق الآخرين وحرياتهم.

3- يوصي الباحث بضرورة إعطاء جميع الليبيين حق المشاركة في هذا النظام الديمقراطي، بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو اجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين كافة، وذلك بالعمل على إعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية الرسمية وغير الرسمية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والمجتمعي، ساعين في ذلك المساهمة في تنمية المجتمع الليبي.

4- يوصي الباحث على ضرورة العمل على تحقيق التحالف السياسي بين معظم الحركات والتيارات والأحزاب الإسلامية ذات التوجهات المعتدلة والتيارات والأحزاب المدنية، والتي تؤدي بدورها إلى إندماج القوى الليبية كافة في سبيل السعي نحو تحقيق وحدة الصف الليبي، ومن ثم تحقيق استقرار الدولة الليبية.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] الباروني، الياس أبوبكر، **جمعية الفتح للدراسات الإباضية**، مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بدور فعال في الجانب الدعوي والتنموي وتأثيرها في رسم ملامح دستور دائم يضم كافة المكونات الاجتماعية والدينية بليبيا، للمزيد أنظر للرابط التالي: **https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1**

[2] الباروني، إلياس أبوبكر، دور الحركات الإسلامية في الحكم الليبي اليوم، عبر نشرة الأخبار المسائية، **قناة الميادين الفضائية**، من بيروت، وذلك بتاريخ 18 - 2 - 2014، أنظر إلى الرابط التالي:
http://www.almayadeen.net/Newscast/AuH9NoOIlk6,_qLWAVAETg/8/2014-02-18

[3] حتيتة، عبد الستار، وصبري، مروي، خارطة الأحزاب السياسية في ليبيا.. معتدلة بملامح إسلامية، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11927، 25 يوليو 2011.

[4] خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية والتطبيق، **ليبيا المستقبل**، 2012/4/25، على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/21859

[5] الصالحي، الوليد، **خليل جبارة، دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا... المجتمع المدني: الواقع والتحديات**، عمان: الأردن، مؤسسة المستقبل، 15 يوليو 2012، ص 18.

[6] الصاوي، صلاح، **التعددية السياسية في الدولة الاسلامية**، القاهرة: مصر، نشر دار الإعلام الدولي، 1992 م.

[7] صلاح، أحمد، **آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي (ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية)**، في المؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، تونس، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 4-6 يونيو 2013.

[8] الصواني، يوسف محمد جمعة، **ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2013، ص 156.

[9] فاعلية صدور قانون الأحزاب لأول مرة في ليبيا، 25 أبريل 2012، على الرابط: http://www.qurynanew.com/33683_.

[10] العلام، حمد مصباح، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحريك عملية الإصلاح السياسي، **رسالة ماجستير**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2012. ص 50.

[11] علي، آمنة محمد، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، النجف: العراق، كلية القانون، جامعة الكوفة، الإصدار 1، العدد 17، 2013، ص 245.

[12] علي، خالد حنفي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة: مصر، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد64، سبتمبر 2014، ص50.

[13] عميش، إبراهيم فتحي، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، بنغازي: ليبيا، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008. ص 261.

[14] فاعلية صدور قانون الأحزاب لأول مرة في ليبيا، 25 أبريل 2012، على الرابط:
http://www.qurynanew.com/33683

[15] قوي، بوحنية، **المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة**، العدد الثالث، الدوحة: قطر، مركز الجزيرة للدراسات، مايو 2014.

[16] الكوت، البشير، دور المجتمع المدني في بناء ليبيا الجديدة، **ليبيا المستقبل**، 2011/12/22، على الرابط:
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/16631

[17] المسماري، إدريس، رضا بن موسى، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، **مجلة عراجين**، القاهرة: مصر، العدد الثامن، نوفمبر 2010.

[18] ندوة حول مسودة قانون منظمات المجتمع المدني في ليبيا، **ليبيا المستقبل**، 2013/10/9، متاح على: http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/39841